الهوية والثـــــورة(*)

صياغة وتحرير: أ.محمد كمال محمد

جددت ثورة الخامس والعشرين من يناير الجدل حول هوية مصر بشكل صريح وضمني، وهو ما وضح في تصاعد الخطاب العلماني بمكوناته الليبرالية واليسارية برفض التعديلات الدستورية التي تمهد إلى إجراء انتخابات نزيهة وصياغة دستور جديد بعد هذه الانتخابات، بالإضافة إلى ما وقع من حوادث فتنة طائفية بعد أن سعد الجميع بتلاحم كافة مكونات الشعب فى ميدان التحرير، ودعوة قلة- وإن كانت ذات صوت عالٍ عبر الإعلام بأشكاله المختلفة عبر حملات منظمة - إلى تغيير المادة الثانية من الدستور والتي تنص على أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. وهو الأمر الذي يستهدف النواة الصلبة الحاضنة لهوية مصر: إسلاميتها وعروبتها.

ومن الضروري التأكيد على أن الحديث عن الهوية المصرية لا ينحصر في مسألة الدين (مسلم / مسيحي). فالهوية لا تقتصر على الجانب الديني بل هناك التاريخ واللغة والثقافة والفكر والقيم الحاكمة التي ارتضى المجتمع أن تحكم سلوكه وتوجه مساراته فالقيم هنا هي موجهات السلوك وضوابطه وموازينه، وحامية البناء

(*) نص محرر لحلقة عصف ذهني عقدت فى مركز الحضارة للدراسات السياسية أدارتها أ.د. نادية مصطفى، وحضرها عدد من الأساتذة وشباب الثورة والباحثين منهم: أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، د.هبة رءوف، د.حسين القزاز د. معتز عبد الفتاح، أ.توفيق غانم، أ.هشام جعفر، أ.مدحت ماهر، أ.وسام فؤاد، أ.نجوان الأشول، أ.عبد الله عرفان، أ.محمد كمال، أ.سمية عبد المحسن، أ.شيماء بهاءالدين.

الاجتماعي ومفعّلته. كما يجب التمييز بين عدة مستويات عند الحديث عن الهوية: هوية الدولة، هوية المجتمع، هوية النظام السياسي. فالقول بأن الديمقراطية والليبرالية والعدالة والمدنية والنهضة هي التي يجب أن تشكل ملامح هوية مصر الآن وجهة نظر تتعلق بهوية النظام السياسي، كما أن المكونات الخمس تحتاج لمن يملأ مضامينها، والذي يجب أن يحددها هو التيار الرئيس بما يحمله من تاريخ وثقافة وفكر، يتمثل هذا التيار الرئيس في الجماهير ونخبتها المنطلقة من ثوابت هذه الجماهير والمعبرة عنها. فمن يصيغ هوية النظام السياسي هو هوية المجتمع والدولة، وعكس هذه المعادلة معناه معاداة الهوية الأصلية للملايين وهو ما مثل أحد أسباب الثورة المصرية؛ حيث سعى النظام السابق حثيثًا لطمس هوية الشعب فلم يكن معبرًا عنها في توجهاته وسياساته الخارجية ولا الداخلية.

وقد أكدت وكشفت ذروة الثورة (٢٥ يناير- ١١ فبراير) عن النواة الصلبة الحاضنة لهوية مصر بكل تنوعاتها ومشاربها؛ فالغالبية العظمى التي شاركت في الثورة تعبر عن مجتمع مصري متدين- بمسلميه ومسيحييه -عروبي، يستوعب كافة ألوان الطيف السياسي من الليبراليين واليساريين. وَضَحَ ذلك في المليونيات أيام الجُمَع وإقامة الصلوات في ميدان التحرير ومختلف ميادين الثورة عبر بر مصر، ومشاركة مسيحيين من الكاثوليك والإنجيليين وبعض الأرثوذكس أقاموا صلواتهم في الميدان، مع تذكر منع البابا شنودة لطائفته من المشاركة صراحة وتأييده للرئيس المخلوع وقوله له «احنا معك» على شاشات التلفاز، كما أن مشاركة المسيحيين من باقي المحافظات في الثورة كانت مشاركة ضئيلة للغاية وانعدمت في معظم محافظات الصعيد خصوصًا أسيوط. أما العروبة فاتضحت في استلهام الثورة التونسية ودعم الثورة الليبية معنويًا وماديًا بالمساعدات الطبية فيما بعد.

تجاوزت الثورة في تلك الفترة الفصل المفتعل بين مكونات الشعب المصري فتجاور رقيق الحال قاطن الأحياء الشعبية مع ميسور الحال من أهل الأحياء الراقية،

وشارك في الثورة أهل العاصمة والأقاليم من خلفيات ثقافية وفكرية ومجتمعية وسياسية متعددة تناغمت وانسجمت في عمل ثوري مبدع.

هذه الحالة مثيرة للإعجاب لكنها عند أغلبية المتابعين لم تدم، بوصفها لحظة فريدة استثنائية أو «إتيكيت ثوري» تنازل الكل فيه عن تحفظاته ضد الكل، وليس تغييرًا جذريًا في الرؤى عند الجميع. إدامة هذه اللحظة الاستثنائية وجعلها طبيعة أمر يحتاج إلى جهد كبير؛ فالزخم الثوري في ميدان التحرير لم ينتقل بعد إلى المجتمع، ونحتاج إلى جهد منظم وعمل مخطط يتعلق بالتحول المجتمعي حتى لا ينفك المجتمع عن الثورة.

هذا الجهد المطلوب من جميع الأطراف تتحمل الأغلبية الجزء الأكبر من مسئوليته من خلال إدارة حوار مجتمعي على أرض الواقع يتمثل في العمل المشترك في القضايا المتفق عليها وهي قضايا تنموية ذات طبيعة عملية مترجِمة للمحتوى المتفق عليه من شعار الثورة: الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، ودور الأقلية يتمثل في المشاركة في البناء وعدم الاستفزاز غير المبرر بزعم أن من لم يأخذ الآن شيئًا فلن يأخذ شيئًا فيما بعد، وهو أمر يعبر عن منطق التفاوض لا منطق الحوار. فالحوار يحكمه وعي بمصلحة عليا، أما التفاوض فهو سعي للمصلحة الخاصة الفئوية في مباريات قوى. وفي هذا الإطار، فإن رفض التعديلات الدستورية يُخفي وراءه ترتيبًا يريد أن يحدد علاقة الدين بالدولة مرة واحدة وللنهاية لصالحه وفقًا لتصور خاص به في مواجهة إرادة الشعب، أي احتكار الحكم على التعديلات وهي معروضة لاستفتاء شعبي.

وينبغي التنبه إلى أن عدم استمرار الحالة التي ولّدتها الثورة من تلاحم القوى المختلفة لا ينفي أن كميات من الطاقة والفاعلين قد دخلت المجال العام السياسي. وتحركت مراكز الثقل لتتجاوز القوى التقليدية ولم تنفيها، لكنها صبت في عافية

النواة الصلبة للهوية المصرية. فالشباب اليوم يقدم نموذجًا مهمًّا وجديدًا بمرجعية متجاوزة تتماهى داخل الهوية المصرية المتدينة المنفتحة.

إن مقولة النواة الصلبة الحاضنة (الإسلام والعروبة) لا تعني أن الهوية أمر ناجز؛ بل إن مفاد وجود نواة يعني لزوم وجود دوائر متنوعة متراكبة غير متنافية تحتضنها وتظللها وتحتفي بها النواة الأساسية؛ لأن تلك الدوائر إثراء لها. فالإسلام يمثل عقيدة للمسلم، وحضارة للمسلم وغير المسلم باعتبار أن الحضارة الإسلامية العربية شارك في بنائها المسلمون والمسيحيون وغيرهم من أديان وأعراق مختلفة وهي التي تمثل الإطار الجامع لهذه المكونات. تلك الهوية ليست إقصائية استقطابية أو مفجرة للصراعات، وبالتالي لا تندرج تحت ما يصفه البعض بأنه «هويات قاتلة» إشارةً إلى ما يثيره الانتماء الديني من صراعات ووجوب تنحيته جانبًا.

وصفوة القول إن الثورة أكدت على لب هوية الأغلبية الصامتة التي أعلنت في جلاء مركزية الإسلام والعروبة في هوية مصر وأن العروة الوثقى التي تنعقد حولها هويتنا هي أن تكون مصر حرة مستقلة قوية. وهي هوية ذات مرجعية، وشرعية، وهي هوية جامعة وفعالة ودافعة للعمل.

وهذا هو السبيل للخروج من الاستقطاب ما بين النخبة، فالجماهير حسمت هويتها من خلال صياغة خطاب للهوية يشمل المبادئ والقيم في إطار واسع جامع، وهذه الجماهير تستحق أن تتحقق هويتها الإسلامية العربية في الدستور بجميع مواده -وليس الثانية فقط- وكذا القوانين والسياسات، ولكنه تحقق يجعلها هذه الهوية تجري فيها مجرى الماء في الورد من أجل تحقيق منظومة قيم الحرية والعدالة والكرامة. وهنا يمكن أن تلتقي النخب الإسلامية والاشتراكية والليبرالية على كلمة سواء.